تطوّر العلاقات النفطية والاقتصادية بين الجزائر وإيران 1962-1989 في ضوء الوثائق والصحف الإيرانية

م. د. سلام شريف محمد
كليّة الإمام الكاظم (ع) الجامعة للعلوم الإسلامية

The development of oil and economic relations between Algeria and lran 1962_1989 in light of Iranian documents and newspapers

Dr. Salam Shreef Mohammed

Abstract:

This study aims to track the interactions of Algerian-Iranian relations, and focus on their economic dimensions in order to strengthen their economic position in the world, especially since economic and strategic diplomacy remains one of the appropriate approaches to stabilizing those relations between the two countries in particular Its future impact of international plans within major international trends to revive their economies and achieve their national interests within the framework of fruitful relations that allow the two countries to defend their national interests.

الملخّص:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تفاعلات العلاقات الجزائرية – الإيرانية، والتركيز على أبعادها الاقتصادية من أجل تعزيز مكانتهما الاقتصادية بالعالم، لاسيّما أنّ الدبلوماسية الاقتصادية والاستراتيجية تبقى من المداخل الملائمة لتعميق تلك العلاقات بين البلدين ، لا سيّما أنّ تأثيرها يندرج ضمن توجهات كبرى دولية وخطط مستقبلية لإنعاش اقتصادهما وتحقيق مصالحهما الوطنية في إطار علاقات مثمرة تتيح للبلدين الدفاع عن مصالحهم الوطنية والقومية.

المقدّمة :

بدأت العلاقات الجزائرية – الإيرانية منذ سنوات الثورة التحررية الجزائرية 1954-1962، ذلك من خلال نجاح الدبلوماسية الجزائرية بتدويل قضيتهم والسعي لكسب التأييد الإقليمي والدولي من الظفر بالاستقلال من الاستعمار الفرنسي، في هذا السياق نجح الجزائريون بالحصول على الدعم الإيراني لقضيتهم في أروقة الأمم المتحدة خلال المدة المذكورة، الذي أوجد قبولاً كبيراً لدى الحركة الوطنية الجزائرية وشعبها.

Article history
Received: 21/5/2024
Accepted: 26/6/2024
Published: 30/6/2024
تواريخ البحث
تاريخ الاستلام:21 /5/ 2024
تاريخ القبول:26/6/2024
تاريخ النشر:30 /6/ 2024

الكلمات المفتاحية: إيران / الجزائر / التعاون النفطي والتجاري

Key words: Iran / Algeria / Oil cooperation and trade

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author:

DOI:

https://doi.org/10.61710/envykt29

بعد استقلال الأخيرة في الخامس من تموز 1962، اعترفت بها الحكومة الإيرانية في اليوم منذ الاستقلال، وتمّ افتتاح ممثليّات على المستوى القائم بالأعمال بين البلدين بتاريخ الثلاثين من كانون الأول 1962 .

تلك العلاقة ازدهرت بشكل لافت للنظر خلال سنوات حكم الرئيس الجزائري خواري بومدين 1965-1978، إذ أراد الإيرانيون جعل الجزائر نقطة الارتكاز الأساسية لحضورهم وتواجدهم في منطقة المغرب العربي، وصار التنسيق والتعاون بين البلدين كثيفًا وفي أعلى مستوياته، وشمل التعاون عدة مجالات، لاسيّما في مجالات الطاقة والنفط والغاز وقضايا الاقتصاد والثقافة، وتنسيق المواقف والسياسات على مستوى منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) OPEC.

إلا أنّ تلك العلاقات لم تتسم بالتوافق السياسي ازاء القضايا السياسية على المستوى الإقليمي والدولي، بسبب اختلاف توجههما الايدلوجي، فكانت إيران تسير نحو التقارب مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أمّا الجزائر عكس ذلك كانت تُحسَب على المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الإيمان بمبادئ حركة عدم الانحياز، لذلك اقتصر تعاونهم على إبرام الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية والنفطية والمجالات الأخرى التي تدعم اقتصادهما.

الفصل الأول : التعاون النفطي بين البلدين 1965-1972 :

بدأت العلاقات بينهما في مجال النفط في مراحل مبكرة بعد تأسيس الدولة الجزائرية وتمتعها باستقلالها بالخامس من تموز 1962، إذ قام مركز افريقيا للصناعات النفطية والنسيجية في مدينة بومرداس الجزائرية من خلال رسالة بعثها للسفارة الإمبراطورية الإيرانية بالجزائر في الأول من تشرين الأول 1965 طالباً فيها تزويد المركز المذكور بمجموعة كتب علمية مختصة بالصناعات النفطية باللغة الفرنسية أو العربية، وبناءً على ذلك الطلب تمّ تزويدهم بمائة كتاب علمي مختص بالصناعات النفطية الإيرانية بتاريخ الخامس والعشرين من كانون الثاني للعام نفسه ، حتى يتسنى للعاملين بالمجال النفطي الجزائري الاستفادة منها(وزارت أمور خارجة ، 1965، ص340).

استمر التعاون النفطي بين البلدين، إذ أرسلت السفارة الإيرانية في الجزائر عن طريق سفيرها ركن الدين اشتياني(باقر عاقلي، 1380ش، ص ص21 -22) دعوة لرئيس الشركة النفطية الجزائرية (أسامة صاحب منعم، 2013 ، ص ص106-128) أحمد غزالي(الجريدة الرسمية، ص11) لزيارة إيران والاجتماع مع رئيس شركة النفط الوطنية الإيرانية(وزارت أمور خارجة،600/19/54 ، 1966/8/3) ، من أجل توسيع العلاقات الاقتصادية والتعاون بين الشركتين، وتم تلبية تلك الدعوة في الثامن عشر من أيلول 1966، وكان من ابرز النقاط التي أكدّ عليها المسؤول الجزائري إرسال الخبراء الإيرانيين في مجال النفط للاستفادة من خبراتهم النفطية وفي ذات المجال وجهّت وزارة النفط الإيرانية دعوة لرئيس شركة نفط الجزائر لزيارة العاصمة طهران بتاريخ الثامن عشر من ايار 1968 للتباحث حول زيادة التعاون في المجال النفطي بين الدولتين(وزارت أمور خارجة 1968 ، ص ص58-75)[7].

من أجل تعزيز التفاهمات النفطية السابقة بين البلدين وقّعت اتفاقية بتاريخ الرابع عشر من كانون الثاني 1969 وبموجبها أرسلت إيران أحد عشر خبيراً نفطياً للجزائر لتقديم المساعدات والمشورة في المجال نفسه ، كذلك تضمنّت الاتفاقية إيفاد عددٍ من الطلاب الجزائريين للدراسة في كلية النفط في مدينة عبادان الإيرانية، فضلاً عن ذلك تمّ الاتفاق على إرسال أعداد أخرى من الطلاب الجزائريين للدخول في دورات قصيرة الأجل في الكليات النفطية الإيرانية، وقعّت هذه الاتفاقية من قلم وزير الخارجية الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة(عبدالوهاب الكيالي، 2004 ، ص837) والسفير الإيراني في الجزائر ركن الدين اشتياني(مؤمني راد احمد، 2008 (د.م) ، ص ص53-54).

كان عام 1969 زاخراً بالمباحثات النفطية بين البلدين، لتعزيز التعاون النفطي بينهما، من أجل ذلك وجهت شركة نفط الجزائر دعوة إلى نظيرتها الإيرانية برئاسة (منوجهر اقبال)(رجال عصر بهلوي موجهر اقبال، 1379ش ، ص ص6-18) للزيارة الأولى في الثلث من شباط 1969، والتقى الزائر الإيراني بالرئيس الجزائري هواري بومدين(صباح العبيدي، 2005، ص65) وبعددٍ من الوزراء المختصين بهذه المناقشات التي أسفرت عن توقيع اتفاقية جديدة بين البلدين تحت اسم (اتفاقية التعاون الفني بين شركة النفط الوطنية الجزائرية وشركة النفط الوطنية الإيرانية)، وبموجبها تعهّدت الشركة الإيرانية تقديم المساعدات الفنية المطلوبة للجزائر منه خلال إرسال مهندسين مختصين بصناعة النفط والمكوث في الجزائر لمدة خمس سنوات، فضلاً عن إرسال واحد وستين خبيراً نفطياً وزيادة عدد الطلبة الجزائريين للدراسة في كلية نفط عبادان(وزارت أمور خارجه، شماره سند 654/607 ، 1969/2/20.).

استمر التعاون بين البلدين في المجال نفسه ، إذ وجهّت الحكومة الإيرانية دعوة إلى وزير الصناعة والطاقة الجزائري (عبدالسلام بليعد)(جريدة المجاهد الجزائرية ، 1977 ، ص13) لزيارة إيران في الثالث من شباط 1970 لإجراء مباحثات مع نظيره الإيراني لعقد اتفاقية تجارية وتعاون فني بالمجال النفطي، لوضع الخطة الأولية ومراجعتها من قبل الجانبين(جريدة المجاهد الجزائرية ، 1977 ، ص13).

أثناء انعقاد الاجتماع الطارئ لمنظمة الأوبك(ضفاف العكيلي، 2015 ، ص ص1-2) في العاصمة الفنزويلية كراكاس Caracas في الرابع عشر من شباط 1970 من أجل وضع حد لانخفاض أسعار النفط آنذاك، استطاع شاه إيران محمد رضا بهلوي(محمد أبو مغلي، 1980، ص90) والرئيس الجزائري هواري بومدين خلق المناخ الملائم لصالح الدول المنتجة للنفط وإصرارهم على رفع أسعار النفط من أجل زيادة العوائد المالية لصالح الدول المنتجة، والوقوف ضد سياسة المملكة العربية السعودية التي قادها وزير نفطها (أحمد زكي زماني) (فهد القحطاني، 1988 ، ص ص1-3) الهادفة لخفض الأسعار، وكان الرئيس الجزائري في الاجتماع منحازاً وأكثر تقبلاً لأفكار شاه إيران إذ قال: ((إنّ الموقف الجزائري ازاء رفع الأسعار لا يعني رفضاً للتعاون مع فرنسا أو أي دولة رأسمالية أخرى، بل هدفنا الحصول على الوفرة المالية من أجل التنمية الاقتصادية في بلدتنا))((18) أسامة صاحب منعم، 2013 ، ص138)، وبهذا الشكل وجدت الشركات النفطية العالمية نفسها في وضع صعب بفضل توحد الدول المنتجة للنفط بجبهة واحدة ورأي قاطع لرفع الأسعار، نتيجة لذلك الموقف تمّ انتخاب شاه إيران محمد رضا بهلوي رئيساً لمنظمة الأوبك لتلك المدة(رئيس مجلس إيران، 1970 ، ص93).

نتيجة للخبرة التي تتمتع بها شركة النفط الوطنية الإيرانية بمجال التنقيب النفطي، طلبت نظيرتها الجزائرية عن طريق وزارة خارجيتها في العشرين من كانون الثاني 1971 التعاقد مع خبراء إيرانيين لتدريب الخبراء الجزائريين في المجال نفسه ، وبعد دراسة الموضوع من الشركة الإيرانية حصلت الموافقة على الطلب الجزائري بتاريخ الرابع عشر من نيسان 1971، وتمّ إرسال خمسة عشر خبيراً برئاسة (برويز أمير باشاني)، وفي الصدد نفسه أرسلت الشركة الإيرانية رسالة للسفارة الإيرانية في الجزائر في الخامس والعشرين من الشهر والسنة نفسها قال فيها: ((إن خبراء الشركة وجميع موظفيها هم في خدمة الشركة الوطنية الجزائرية))(وزارت أمور خارجه، 1971/4/26 ، ص37) ، وفي هذا الإطار أرسلت الشركة الإيرانية لنظيرتها الجزائرية ملفات الخبراء، وبعد الاطلاع عليها من قبل الأخيرة وجدت مكتوبة باللغة الفرنسية، لذلك طلبت من الأولى إعادة هذه الملفات وإرجاعها على ان تكتب باللغة الفرنسية (وزارت أمور خارجه، 1971/5/19).

وسعياً لتحقيق أكبر تعاون مثمر بين شركتي النفط لكلا البلدين، عقدت بينهما اتفاقية تقنية في الخامس عشر من ايار 1971، على أن يعمل بها ابتداءً من اليوم الأول لشهر آب من العام نفسه تختص في

اكتشاف النفط واستخراجه، ومدّ الأنابيب والتصفية والتوزيع والصناعات البتروكيمياوية، علما إنّ تلك الاتفاقية احتوت على أربعة وثلاثين بنداً، وقّعت من قبل ممثلا الشركتين (برويز أمير باشاني) ومحمد مكران(وزارت أمور خارجه، ص ص94-120)[22].

توسع التعاون النفطي بين البلدين خلال عام 1971، وبناءً على ذلك تمّ استحداث منصب المستشار الاقتصادي والنفطي في السفارة الإمبراطورية الإيرانية في الجزائر، وفي العام نفسه وجّهت دعوة إلى مدير المكتب الإداري لشركة النفط الوطنية الجزائرية لزيارة نظيرتها الإيرانية بتاريخ الثالث من تشرين الأول للعام نفسه ، وخلال تلك الزيارة تمّ توقيع تفاهم نفطي جديد، وبموجبه تمّ إرسال أربعة عشر خبيراً من الإيرانيين للجزائر، يصل عددهم إلى واحد وعشرين خبيراً، وإرسال مهنيين متخصصين في مجالي الغاز والبتروكيمياويات للإشراف على المهندسين الجزائريين في الاختصاص نفسه ، فضلاً عن وصول وفد جزائري إلى إيران، للدخول في دورات إدارية ثم الجانب النفطي(روابط خارجي إيران سال 1350ش ، ص139) ، وفي ذات الاهتمام طلبت الجزائر بتاريخ العاشر من آب 1972 تمديد مدة عمل الخبراء النفطيين في الجزائر((24) وزارت أمور خارجه، 1972/8/26 ، ص74).

المبحث الثاني : العلاقات الاقتصادية النفطية بين البلدين 1973-1978 :

في تاريخ الثلاثين من كانون الثاني 1973 سافر خبيران من شركة النفط الجزائرية إلى إيران ومكثا فيها عشرة أيام، للاطلاع على المؤسسات النفطية الإيرانية، فضلاً عن متابعة أحوال الخبراء الجزائريين الذين كانوا يتدربون في المعاهد النفطية الإيرانية(مركز بررسي اسناذ تاريخي – وزارت اطلاعات، 1352/7/22ش)[25].

شهد عام 1974 تطورات مهمة بالعلاقة بين البلدين، لاسيّما بالجانب النفطي ففي السادس من آذار من العام نفسه سافر شاه إيران محمد رضا بهلوي على رأس وفد كبير للجزائر للاشتراك في مؤتمر رؤساء الدول المنتجة للنفط (أوبك)، وكانت مباحثاته ناجحة مع الرئيس الجزائري (هواري بومدين) للاتفاق حول عدم خفض أسعار النفط، كذلك رسمت تلك الزيارة الخطوات العامة لبناء علاقة بنّاءة بين الدولتين أدّت إلى تعزيز التعاون في مختلف المجالات(وزارت أمور خارجه ، 1353، ص75)، وفي السياق نفسه سافر وزير النفط والطاقة الجزائري عبد السلام بلعيد إلى طهران في التاسع من أيلول 1974، والتقى مع شاه إيران وسلّمه رسالة تحريرية من الرئيس الجزائري مؤكداً فيها تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية لاسيّما في المجال النفطي وتحديد الرؤى المشتركة التي تخدم مصلحة البلدين[27].

كان البلدان يؤكّدان تعزيز التعاون والتفاهم في مجال النفط، وبناء على ذلك غادر وزير المالية الجزائري (إسماعيل محروق)(روابط خارجي درسال 1353، ص75) إلى إيران بدعوة من نظيره الإيراني، والتقى الزائر الضيف بالإمبراطور الإيراني مؤكداً رغبة بلاده بالتعاون المشترك والاستمرار بالتفاهمات السابقة(وزارت أمور اقتصادي ودارائي، 1354ش ، ص43).

كانت الحكومة الجزائرية ترى أنّ نظيرتها الإيرانية لديها الاستعداد التام لتقديم المشورة والمساعدات لها من أجل النهوض بواقعها النفطي، ونتيجة لذلك طالبت شركة النفط الوطنية الجزائرية من مثيلتها الإيرانية في الأول من شباط 1976 قرضاً مالياً طويل الأمد لشراء معدات نفطية أجنبية، وبناءً على ذلك قالت الشركة الإيرانية لا مانع لدينا من ذلك شريطة تسديد نفقات الخبراء الإيرانيين العاملين في شركتكم، ثم دعت وزارة الخارجية الإيرانية نظيرتها الجزائرية إلى وضع ترتيب خاص يتم بموجبه استلام الشركة الجزائرية للقرض المالي على أن يحدّد المبلغ من الجزائر(وزارت أمور خارجه، 1355/3/10ش ، ص128) وبناءً على ذلك استلمت وزارة الخارجية الإيرانية الموافقة من نظيرتها الجزائرية للطلب في العاشر من شباط 1976 (وزارت أمور خارجه،1355/3/20 ، ص130).

تعزيزاً للتعاون النفطي بين البلدين وجّهت شركة النفط الإيرانية دعوة لنظيرتها الجزائرية لزيارة إيران، للاطلاع على المؤسسات النفطية الإيرانية والاستفادة من خبرتها بتاريخ السادس عشر من تموز 1978، وتم منح تأشيرات الدخول للوفد الجزائري المؤلف من أربعة مهندسين مختصين في العشرين من الشهر والسنة نفسها، وبعد نهاية الزيارة التي استمرت ثلاثة أيام، وجّهت الشركة الجزائرية دعوة لمثيلتها الإيرانية زيارة الجزائر على أن يُحدد موعدها لاحقاً(وزارت أمور خارجه، 1978/5/9 ، ص332.).

المبحث الثالث : التنسيق بين البلدين في منظمة الأوبك 1979-1989 :

توحّدت السياسة النفطية للبلدين بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، إذ كان البلدان يعملان على مواجهة خفض أسعار النفط من قبل وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني الذي سعى إلى زيادة انتاجه قائلاً: ((إنّ زيادة الأسعار ليس لصالح المنتجين، لأنّه يؤدّي إلى غضب المستهلكين ويضعهم في مأزق))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 15863 ، 1979/6/5). ونتيجة لذلك اتفقت إيران والجزائر وبتأييد من دولتي النيجر وقطر إلى زيادة سعر البرميل الواحد من 2,40-2,45 دولار لكل برميل، ليكون سعر البرميل الواحد واحداً وعشرين دولاراً، مع الالتزام بتعهداتهم إزاء منظمة الأوبك بخفض الإنتاج لغرض رفع سعره(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 15867 ، 1979/6/9).

نجحت سياسة البلدين النفطية الموحدة إزاء أسعار النفط بالاتفاق مع الدول المنتجة الأخرى، باستثناء المملكة العربية السعودية برفع الأسعار بنسبة تقدر 20%، وإنّ تلك الزيادة أقرّت في اجتماع منظمة الأوبك في السادس والعشرين من حزيران 1979(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 15874 ، 1979/6/27).

سافر وزير الاقتصاد والمالية الإيراني (علي اولان) في الرابع من تشرين الأول 1979 إلى مدينة فينا Vienna النمساوية للاشتراك في اجتماع صندوق منظمة الاوبك، وحال وصول الوفد الإيراني التقى الوفد الجزائري المشارك بالمؤتمر من أجل تنسيق المواقف بينهما ثمّ التأثير على باقي الوفود المشاركة في التجمع، حول إيجاد نظام مالي للمنظمة المذكورة، لمعالجة الأسعار والحيلولة دون انخفاضها، وبالفعل تمكّن الوفدان الإيراني والجزائري مع باقي الدول الأخرى تحديد سهم كل بلد عضو في المنظمة لإيداعه في صندوق التبرعات، على أن تنمح لدول العالم الثالث الفقيرة ليتسنى لها الحصول على الأموال، لغرض استيراد السلع والبضائع الضرورية لها(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 15963 ، 1979/11/5).

كانت الزيارات المستمرة بين مسؤولي البلدين قد عزّزت التعاون بينهما في جميع المجالات لاسيّما المجال النفطي، ونتيجة لذلك أعربت وزارة الخارجية الإيرانية عن شكرها لسفارة جمهورية الجزائر الديمقراطية في طهران اللقاء الذي تمّ بين المستشار الاقتصادي لسفارة الجزائر، والخبير المسؤول عن شعبة الشؤون الاقتصادية الإيرانية بالوزارة في الخامس عشر من تشرين الأول 1979، الذي نتج عنه عقد اتفاق تعاوني وتبادل المعلومات بين البلدين في مجال الصناعات البتروكيمياوية(روزنامه اقتصادي، 1981/1/10).

في إطار تعزيز التعاون النفطي بين البلدين، تحدّث وزير الطاقة والصناعات البتروكيمياوية الجزائري (بلقاسم نابي)(ناجي إسماعيل، 2007، ص176) ، في مقابلة مع صحيفة جريدة المجاهد الجزائرية في الثاني والعشرين من كانون الأول 1980، إذ قال: ((إن السياسة النفطية للجزائر وإيران تتمحور حول إيجاد السبل الكفيلة للتعاون مع بقية الأعضاء في المنظمة العالمية للنفط من أجل المحافظة على عدم تدنيّ مستوى الأسعار، فضلاً عن تقديم المساعدات المهمة والمحسوسة فيما يتعلق بتأمين وصول النفط للدول الافريقية الأكثر فقراً(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16309 ، 1980/3/23).

بدعوة من وزيري خارجية الجزائر وليبيا محمد الصديق بو يحيى(سعد بن البشير العمامرة، 2014 ص160-161)، وعلي التريكي(سالم الشلابي، 2012 ، ص ص61-62) غادر طهران وزير خارجيتها علي أكبر ولايتي(أحمد فاضل السعدي، ، 2017 ، ص337) في الخامس والعشرين من شباط 1981 للاجتماع في العاصمة الجزائرية، من أجل توحيد الرؤى بين الأطراف الثلاث، وعقب اللقاء صرّح الأخير وقال: ((إنّ الهدف من زيارتنا لأجل إدامة علاقات المودة والصداقة بين دولنا والاعتراض على إقامة مؤتمر عدم الانحياز في بغداد 1982، والتنسيق فيما يخص السياسة النفطية في منظمة الاوبك، وعدم السماح بتدني الأسعار))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16652 ، 1981/2/26).

كانت زيارة وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي إلى الجزائر التي بدأت يوم السادس والعشرين ولغاية التاسع والعشرين من شهر شباط 1981، الأثر الأكبر في تعزيز العلاقات بين البلدين، إذ التقى مع نظيره الجزائري وركّزت المباحثات حول القضايا الدولية أولاً، ثمّ أُجريت نقاشات حول استخدام الإمكانات التقنية النفطية والتجارب العلمية لدى إيران في الجزائر، ولاقت هذه الفكرة الاستحسان والترحيب من لدن المسؤولين الجزائريين، والتأكيد على إدامة التعاون التقني النفطي بينهما وضرورة اتخاذ موقف حازم مع البلدان المصدرة للنفط لمواجهة المشاكل المتعلقة بتدنيّ الأسعار الذي تقوده المملكة العربية السعودية(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16655 ، 1981/2/28.) ؛ وفي الزيارة نفسها نقلت وكالة أنباء جمهورية إيران الإسلامية في الجزائر (إيرنا) IRNA في الثامن والعشرين من شباط 1981 خبراً عن اجتماع عقد وزراء نفط البلدين تمخض عنه اتفاق حول التعاون التقني في مجال النفط، وتبادل الخبراء الجانبين، فضلاً عن تنسيق موقفهما في منظمة الاوبك، وتقرّر العمل بهذا الجانب بعد توقيعها من الجهات العليا لكلا الجانبين(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16656 ، 1981/2/29)

بعد نهاية الزيارة صرّح وزير الخارجية الإيراني في مقابلة مع صحيفة اطلاعات الإيرانية وقال: ((تمّت مناقشة عدة موضوعات تهم الطرفين، شملت توسيع التعاون التقني في المجالات الفنية، وتبادل الخبراء في مجالي النفط والغاز، فضلاً عن الاستفادة من تجارب الجزائر في صناعة الغاز، وإرسال مدربين جزائريين لإيران في ذات الاختصاص، يقابله بعث خبراء إيران لتدريب الفنيين الجزائريين بالأعمال التي تتعلق بالحفر واستخراج النفط))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16665 ، 1981/3/11).

قبل ذهاب وزير النفط الإيراني محمد غرضي(أحمد فاضل السعدي، ص340) للاشتراك في المؤتمر الطارئ لمنظمة الأوبك في السادس والعشرين من آب 1981، أدلى بتصريح لوكالة أنباء بارس Baris الإيرانية حول المسائل الواجب مناقشتها قائلاً: ((إن هذا الاجتماع عقد بناءً على الطلب المقدم من كل الدول الأعضاء بالمنظمة لغرض التنسيق حول تحديد معدّ الإنتاج وسعره، والوقوف بوجه الدول المستهلة الكبرى من أجل تخفيض الأسعار وعدم الإضرار باقتصاديات الدول المنتجة))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16504 ، 1981/8/27) ، وقال أيضاً في السياق نفسه((إنّ موقف إيران في هذا المؤتمر هو تصميمها على المحافظة على مستوى الأسعار، وذلك بالتنسيق مع الحليفتين بالمنظمة الجزائر وليبيا، فضلاً عن باقي الدول المنتجة بالمنظمة باستثناء المملكة العربية السعودية الساعية دوماً لخفض أسعار النفط، إرضاءً لحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16504 ، 1981/8/27)؛ وبعد نهاية الاجتماع الطارئ لمنظمة الأوبك الذي عقد في مدينة فينا النمساوية في العشرين من تشرين الثاني 1981 صرّح وزير النفط الإيراني قائلاً ((تمكّنت المنظمة تثبيت سعر البرميل الواحد بأربعة وعشرين دولاراً، وخضع موقف المملكة العربية السعودية التي تحاول القضاء والسيطرة على المنظمة العالمية للنفط، لكنّ مساعي إيران والجزائر وليبيا منعت انهيار الأسعار وواجبنا حماية منظمة الأوبك))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16504 ، 1981/8/27).

كان البلدان يحاولان وبقوة المحافظة على بقاء أسعار النفط ومعدلاتها، وبهذا الخصوص استنكرت صحيفة المجاهد الجزائرية ونظيرتها الاطلاعات الإيرانية الناطقتان باسم حكومتيهما قيام بعض الشركات الناقلة للنفط، لاسيّما النيجرية منها تخفيض الأسعار، وبهذا الصدد أكّدت الصحيفتان إنّ عدم وجود التنسيق بين أعضاء منظمة الأوبك أدّى إلى تشجيع الشركات النفطية القيام بمثل هذا الإجراء، وطالبت الصحيفتان من المنظمة القيام بواجبها، وألّا تسمح بفرض الأسعار من قبل تلك الشركات(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16974 ، 1982/3/29).

دأبت إيران والجزائر حضور جميع الاجتماعات الطارئة لمنظمة الأوبك، وبهذا الشأن سافر وزير النفط الإيراني محمد غرضي برفقة عددٍ من خبراء صناعة النفط في السادس عشر من تموز 1982 قاصدين مدينة فينا النمساوية للاشتراك في المؤتمر العاجل لأعضاء المنظمة لدراسة مستوى الأسعار والإنتاج، وحال وصوله التقى مع وزير النفط الجزائري بلقاسم نابي، ووزير النفط الليبي كامل حسن المقهور(الطاهر أحمد الزاوي، 2004 ، ص94) ، لدراسة الموقف والتنسيق بينهما حول إيجاد موقف موحّد حيال أزمة تدنيّ مستوى الأسعار، التي سبّبتها المملكة العربية السعودية(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 167654 ، 1982/7/17).

فشل الاجتماع الطارئ لمنظمة الأوبك المذكور آنفًا ، الذي دعت إليه إيران، والجزائر، وليبيا لمعالجة مستوى الإنتاج النفطي وتدنيّ أسعاره، ولم تتمكّن الدول الثلاث من إقناع ممثل المملكة العربية السعودية بالعدول عن قرارها زيادة مستوى إنتاجها قائلاً: ((لن تلتزم المملكة بأي قرار من القرارات السابقة والقادمة من الأوبك التي تخص أسعار النفط ومستوى الإنتاج))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16769 ، 1982/7/21)[54].

خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإيراني مير حسين موسوي(أحمد فاضل السعدي، ص316)[55] إلى الجزائر في التاسع عشر من تموز 1982، وكان من ضمن الوفد وزير الطاقة حسن غفوري (أحمد فاضل السعدي، ص345) تمّ تشكيل لجنة للتعاون في مجال الطاقة برئاسة وزيري طاقة البلدين كيفية الاستفادة القصوى من منشآت ومعدات طاقتا الماء، والشمس، فضلاً عن الطاقة الذرية للدولتين وبعد دراسة تلك الأمور، ثم الاتفاق على توقيع اتفاقية في مجال الطاقة بينهما، وبموجبها تعهّدت وزارة الطاقة الإيرانية بتصدير المحولات الكهربائية، القابلوات، المحركات، فضلاً عن المعدات الكهربائية إلى وزارة الطاقة الجزائرية، ووقعت هذه الاتفاقية بتاريخ الثالث من أيلول 1982(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16777 ، 1982/8/3) (روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16807 ، 1982/9/4). وأضاف الوزير الإيراني أنّ وزارته سوف تستخدم الطاقات الجديدة في الجزائر، فضلاً عن التعاون بإنشاء السدود ونصب محطات الطاقة وخطوطها، مؤكداً أنّ الغاية من هذا التعاون وصول البلدين للاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة؛ لأنّ تقدم الشعوب يعتمد أساساً في تطور البلدان(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16777 ، 1982/8/3) (روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16807 ، 1982/9/4)، وفي الصدد نفسه أشاد معاون وزير النفط الإيراني عباس هتر دوست بهذه الزيارة ووصفها بالناجحة والمثمرة قائلاً: ((وفقنا في إنجاز محادثات جدية بشأن سوق النفط، وتنسيق المواقف بمنظمة الأوبك، ووصلنا في هذا المجال إلى وجهات رأي مشتركة حول عدم تدني مستوى الأسعار، لكنّ الذي أربك الحال زيادة حصة المملكة العربية السعودية، وقال أيضاً تمّ الاتفاق على إرسال خبراء نفط إيرانيين إلى الجزائر، فضلاً عن تشكيل شركة خدمات نفطية بين البلدين))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16778 ، 1982/8/4).

في إطار التنسيق والتعاون النفطي بين البلدين، التقى السفير الجزائري في إيران عبدالحميد مجلي بوزير النفط الإيراني محمد غرضي في السابع من كانون الثاني 1984، لوضع مسوّدة اتفاقيات للتعاون الدقيق في جميع المجالات ذات العلاقة بين البلدين، فضلاً عن ذلك أعرب الأخير عن عقد اجتماعات مثمرة بين

الجانبين في مجالات النفط من خلال منظمة الأوبك، وتكون نتيجتها النهائية لصالح البلدين وللمنظمة(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17485 ، 1984/1/8).

وهذا ما ظهر واضحاً عند انعقاد المؤتمر الثاني والسبعين للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للنفط في السابع والعشرين من كانون الثاني 1984 بمدينة جنيف (Geneva) السويسرية، عندما قامت اللجان الاقتصادية لثلاثة عشر بلداً مشاركاً لبحث الفروقات الحاصلة في سعر النفط، ولم تطلب الجزائر في تقريرها خفض مستوى إنتاج النفط، دعماً لموقف إيران في هذا الجانب(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17505 ، 1984/1/28) ، وبهذا الصدد خفضت كل من قطر، والعراق، وفنزويلا إنتاج نفطها ملتزمة بالكمية والسعر الذي حُدّد في اجتماع المنظمة السابق بتاريخ السابع والعشرين من كانون الثاني 1984 البالغ ثمانية وعشرين دولاراً وعشر سنتات بدلاً من تسعة وعشرين دولاراً، وفي الشأن نفسه قال وزيرا النفط العراقي والسعودي قاسم أحمد تقي، وأحمد زكي اليماني: ((إنّ سعر بلادهما مطابق لقرار منظمة الأوبك، وعلى أساس السعر الجديد نشبت خلافات كبيرة داخل المنظمة من جانب إيران، والجزائر، وليبيا، الذين رفضوا هذه الأسعار الذي وقع من قبل الأعضاء الباقين في التجمع النفطي العالمي))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17533 ، 1984/2/2).

هذا الخلاف تمّ نشره عبر وكالة أنباء الإمارات العربية المتحدة نقلاً عن مصادر الأوبك تقريراً مضمونه: ((عارضت إيران، والجزائر، وليبيا تخفيض سعر البرميل الواحد من النفط عن تسع وعشرين دولاراً، وقالت بان معارضة هذه الدول الثلاث أدت إلى عدم تمكن وزراء النفط المشتركين في مؤتمر جنيف من اتخاذ قرار معين بشأن السعر))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17541 ، 1984/2/10).

استمرت الزيارات بين البلدين، فزار وفد من وزارة المعادن والفلزات الإيرانية الجزائر من السادس ولغاية الثامن من شباط 1984، ودخل الجانبان في مفاوضات أسفرت عن رغبتهما بتبادل الخبراء وانجاز المشاورات بمجال الجيولوجيا، والبحوث، فضلاً عن الاستكشافات والاستفادة من المواد الفلزية والمعدنية بينهما، وفي الوقت نفسه أعرب الجانب الإيراني عن رغبته بالاستفادة مكنة تجارب الخبراء الجزائريين في ميدان بحث واستكشاف الزئبق، وطريقة تنقيب واستدام الفوسفات والفلزات في إيران، فضلاً عن ذلك الاتفاق في تلك الزيارة على قيام الجزائر ببيع الزئبق، والفوسفات، والنحاس للجانب الإيراني، حال الانتهاء من الإجراءات القانونية وتجهز بالكميات المطلوبة ومواصلة المباحثات بين المؤسسات والمنظمات ذات الصلة بين البلدين(وزارت أمور اقتصادي ودارائي ، ص47).

إنّ كل تلك الزيارات السالفة الذكر، أدّت إلى توسيع نطاق التعامل الاقتصادي بين البلدين، ومن ثم أسهمت بدورها إلى تقوية أواصر الصداقة بينهما، وتوحيد مواقفهما في المجال الدولي.

استمر تنسيق المواقف بين الجانبين في المجال النفطي، فنجحت إيران والجزائر في إقناع أربع دول في منظمة الأوبك وهي : الكويت، وليبيا، وفنزويلا، واندونيسيا على عقد اجتماع طارئ في مقر المنظمة بمدينة جنيف السويسرية في الأول من تشرين الثاني 1984، لمناقشة هبوط أسعار النفط بسبب فائض الإنتاج السعودي، وكان للتنسيق بينهما أثر مهم بإقناع تلك الدول على تخفيض إنتاجها، وبحسب تقرير وكالة الأنباء الإيرانية من الجزائر قالت : إنّ وزير الطاقة والصناعات البتروكيمياوية الجزائري بلقاسم نابي قال: ((إنّ تخفيض إنتاج النفط للنصف يساعد على إخراج الأسواق النفطية العالمية من حالة الإشباع، الذي سيكون سبباً في تحسينه))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17433 ، 1984/7/3) ، وبهذا الصدد قالت صحيفة الاطلاعات الإيرانية الناطقة باسم الحكومة الإيرانية : إنّ منظمة الأوبك قادرة على الوقوف ضد مناورات الغرب بمساعدة إحدى دول المنظمة باستخدام الفائض من النفط لكي تستخدمه ضد البلدان المصدرة له(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17434 ، 1984/11/4).

على الرغم من كل الجهود التي بذلت من الجزائر وإيران للمحافظة على أسعار النفط للحيلولة دون تأثر اقتصادهما، إذ ما لبثت أن تدنّت القيمة النقدية له في العام 1985، وعلى إثر ذلك التقى نائب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد لاريجاني بالرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد(سعد توفيق البزاز، 2010، ص162) في العاشر من شباط 1985، وسلمه رسالة من الرئيس الإيراني علي الخامنئي(أحمد فاضل السعدي ، ص ص27-28) ، تعلقت حول أوضاع أسواق النفط العالمية وتدني مستوى الأسعار فيها، بفعل المؤامرة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول المستهلكة الأخرى، بحسب وكالة الأنباء الإيرانية بارس (Pars) اتفق البلدان على الوقوف بوجه تلك الأفعال من خلال تنسيق المواقف مع باقي دول الأوبك التي تضرّرت من هبوط القيمة النقدية لبرميل النفط(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17807 ، 1985/2/11).

ونظراً لخطورة الموقف، عقد اجتماع في مدينة طرابلس الليبية في الحادي عشر من شباط 1985؛ لغرض مناقشة وتبادل وجهات الرأي بخصوص الحال الذي هيمن على سوق النفط العالمي، حيث جرت مباحثات بين وزراء نفط إيران، والجزائر، وليبيا واستعرض المجتمعون الحلول لمواجهة تلك الأزمة النفطية العالمية(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17808 ، 1985/2/12) ؛ وعقب ذلك أصدر الوزراء الثلاث بياناً مشتركاً، طالبوا فيه إجراء التنسيق والتعاون بين الدول النفطية المتضررة من تدني مستوى الأسعار للحفاظ على مصالحهم الاقتصادية(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17809 ، 1985/2/13).

بعد ذلك سافر وزير الخارجية والنفط الإيرانيان علي أكبر ولايتي، وغلام رضا اغا زاده(أحمد فاضل السعدي ، ص54) إلى الجزائر في السابع والعشرين من شباط 1985؛ للاشتراك في الاجتماع الثلاثي لدول إيران، وليبيا، والجزائر، لتنسيق المواقف بينهما بشأن مؤامرة تخفيض سعر النفط، وتمت مناقشة النقاط التي كانت مدار البحث في الاجتماع السابق الذي عقد في العاصمة الليبية طرابلس في الثاني عشر من الشهر والسنة ذاتها، بشأن معدل السعر والإنتاج(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17824 ، 1985/2/28).

وبناءً على ذلك أصدر وزراء النفط الثلاث بياناً مشتركاً حول الاختلافات في السوق، مؤكدين فيه أنّ الضغوطات السياسية داخل وخارج منظمة الأوبك، كانت سبباً مباشراً لتدني مستوى الأسعار، وتسببت بآثار سيئة على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، هدفها حرمان البلدان المنتجة من الحصول على الأموال اللازمة لتوسيع تنميتها، وعليه ترى الدول الثلاث أنّه من الضروري العمل على استقرار أسعار سوق النفط العالمي عن طريق التعاون والتنسيق بين المصدرة من أجل المحافظة على كيان منظمة الأوبك(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17825 ، 1985/2/29).

خلال الاجتماع الذي عقد في منظمة الأوبك بالسادس والعشرين من حزيران 1985، اتخذ قرار بأكثر من نصف أصوات الأعضاء وبدعم سعودي، وعلى إثره تمّ تخفيض سعر النفط الثقيل (أحمد قاسم ، 2019، ص30) بلغ خمسين سنتاً للبرميل الواحد، ورحّبت الأخيرة بهذا الأمر على لسان وزير نفطها أحمد زكي اليماني قائلاً: ((نحن مسرورون جداً لهذا التخفيض الذي تلاءم مع ما تريده الدول الصناعية المستهلكة للنفط، نحن نسعى لعدم إغضابها)) (روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17954 ، 1985/6/27)؛ إلا أنّ الكتلة المناوئة لهذا القرار متمثلة بإيران، والجزائر، وليبيا سجّلوا اعتراضهم وقالوا: إنّه قرار عدواني(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17954 ، 1985/6/27)؛ ونتيجة لذلك اقترحت الدول الثلاث تشكيل لجنة وزارية من ستة وزراء نفط لمراقبة السوق النفطي العالمي، وانظم لهما وزراء فنزويلا، ونيجيريا، والاكوادور لدراسة وكيفية مواجهة الأزمات النفطية، على ان تكون الجزائر مقراً لتلك اللجنة(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17952 ، 1985/7/4).

بعث وزير النفط الإيراني غلام رضا آغا زادة رسالة تهنئة إلى نظيره الجزائري بلقاسم نابيي بمناسبة الذكرى السنوية لتأميم النفط الجزائري(عصام بن الشيخ، ص193)، واثنت الرسالة على مواقف الجزائر الثابتة والقطيعة ضد المؤامرات الاستعمارية التي تريد تخفيض أسعار النفط العالمية ، فضلاً عن ذلك أعرب الوزير الإيراني عن أمله بقيام إيران، والجزائر، وليبيا ببذل مساعيهم من أجل زيادة إنتاج النفط وثباته(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18190 ، 1986/5/24).

تجدد لقاء وزراء النفط الثلاث خلال انعقاد مؤتمر رقم 77 لمنظمة الأوبك في بلغراد (Belgrade) في الحادي والعشرين من حزيران 1986، واتفقوا على طرح الموضوعات ذات الصلة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، والاتصال بأعضاء مجموعة الأوبك، فضلاً عن الدول غير المنتمين لها، لمناقشة معدل الأسهم للبلدان المنتجة، والمحافظة على حصص كل دولة للحيلولة دون هبوط الأسعار بنحو كبير، وفي الشأن نفسه اتفقت الدول الثلاث في ذلك المؤتمر على عدم الموافقة على زيادة الإنتاج العراق(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18221 ، 1986/6/22).

استمر توحيد الجهود بينهما في الجانب النفطي، فاجتمع وزراء نفط إيران، والجزائر، وليبيا في عاصمة الأخيرة طرابلس في الأول من تشرين الثاني 1986، لتنسيق المواقف وجهودهم الرامية بوجه لعبة خفض الأسعار التي كانت تقودها المملكة العربية السعودية إرضاءً لحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية(حانه إسناد إيراني ، 1986 ، ص20)؛ وفي الصدد نفسه التقى وزير النفط الإيراني بوزير الخارجية الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي(منهل سعدي ، 2013 ، ص36) في الثامن من آذار 1987، فضلاً عن العلاقات ذات الاهتمام المشترك بين الدولتين وصرّح الوزير الجزائري وقال: ((من الضروري التنسيق بين بلدينا ففي منظمة الأوبك حتى يستطيعان أن يقفا ضد أي مؤامرة تظهر في المنظمة ترمي إلى خفض سعر النفط))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 1978/3/9).

استمر التنسيق النفطي بين الدولتين ولم ينقطع، إذ اجتمعت لجنة المراقبة المشكلة سابقاً في المنظمة العالمية للنفط على حصص إنتاج النفط في الثالث عشر من تشرين الثاني 1987 برئاسة رئيس منظمة الأوبك النيجيري ريلوانو لقمان (Rylwann Lugman) وعضوية الأمين العام للمنظمة فاضل الجلبي(صحيفة الشرق الأوسط ، 2020/8/16)، ووزيري نفط اندونيسيا، وفنزويلا، جرت لقاءات بين وزراء النفط الست من اجل تنسيق المواقف بينهم وأكدوا على ضرورة الالتزام بالحصص المقررة من قبل الأعضاء، لاسيّما المملكة العربية السعودية، للحيلولة دون انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18697 ، 1987/11/14).

وفي إطار التعاون النفطي بين البلدين غادر نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون الاقتصادية محمد لاريجاني (مجلة الراصد الالكترونية ، العدد 68 ، 2008) إلى الجزائر في الرابع من آذار 1988، واجتمع بالرئيس الإيراني علي الخامنئي قبل سفره وسلّمه رسالة إلى نظيره الجزائري الشاذلي بن جديد، وبعد الاجتماع صرّح الزائر الإيراني لوكالة الأنباء الإيرانية في الجزائر قائلاً: ((تمّ التأكيد على مواصلة عمل اللجان الاقتصادية والنفطية بين البلدين، وإدامة العلاقات الثنائية التي تصب في مصلحة الجانبين، وطريقة توسيعها، فضلاً عن ذلك تمت مناقشة موضوعات أخرى تعلّقت بتنسيق المواقف بين الدولتين في منظمة الأوبك وكيفية المحافظة على أسعار النفط وعدم هبوطها إلى مستويات متدنية))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18770 ، 1988/3/6).

الفصل الثاني : العلاقات الاقتصادية بين البلدين 1965-1989 :

بعد استقلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي بتاريخ الخامس من تموز 1962، والموقف الرائع للحكومة الإيرانية من خلال مندوبها في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنّت الأولى الوليدة من رحم

الاضطهاد الاستعماري إلى إقامة علاقات متينة مع إيران في جميع المجالات لاسيّما التجارية منها، لذلك طلبت وزارة الخارجية الجزائرية من نظيرتها الإيرانية من خلال المذكرة المرقمة (315/DAEC/DEF) والمؤرخة في العشرين من كانون الثاني 1965 قائمة بالرسوم الكمركية الإيرانية وقانون التجارة المطبق في إيران من اجل وضع تلك القوانين في سجلات وزارة الخارجية الجزائرية حتى يتسنى للوزارة التعامل تجارياً على أساسها مع الجانب الإيراني(وزارت أمور خارجه ، 403/3/80 ، 1965/1/28 ، ص349).

في إطار التعاون التجاري بين الدولتين، طلبت وزارة الزراعة الجزائرية من نظيرتها الإيرانية حسب البرقية المجفرة والمرقمة (41) في الثالث والعشرين من شهر نيسان 1966 تزويدها بلقاحات مضادة لطاعون الجياد بكمية تقدر بمائتي ألف جرعة، وعلى إثر ذلك أرسلت وزارة الخارجية الجزائرية شكرها لمثيلتها الإيرانية؛ لما أبدته من اهتمام بالموضوع(وزارت أمور خارجه 360/6 ، 1966/4/26 ، ص335).

ونظراً لتوسع العلاقات التجارية بين البلدين، ولغرض تعزيز تلك العلاقات عقدت بينهما اتفاقية تجارية بتاريخ الخامس عشر من حزيران 1968، وعلى أساس المصالح والمنافع المتبادلة تم التفاهم على ما يأتي:

المادة الأولى : يتم التبادل التجاري بين الدولتين للمواد المصنعة داخل الدولتين فقط.

المادة الثانية: اتفق الطرفان على إعفاء السلع الداخلة والخارجة منهما من الرسوم الكمركية.

المادة الثالثة: يجب أن تكون البضائع المصدرة من الطرفين عند وصولها الطرف الآخر مرفقة بشهادة المنشأ، موقعة من قبل سلطات الدولة المصدرة، وبحسب هذه الاتفاقية فان البضائع التي تنتج وتصنع في إيران تسمى بالسلع الإيرانية، كذلك شبيهتها تسمى بالسلع الجزائرية(وزارت أمور خارجة روابط خارجي إيران لعام 1968 ، ص ص58-57).

المادة الرابعة: لا يجوز لكلا الدولتين الموقعتين على هذه الاتفاقية تصدير تلك البضائع إلى بلد آخر، إلا بموافقة خطية من بلد المنشأ.

المادة الخامسة: لأجل تشجيع وتوسيع التجارة بين الدولتين تمنح إجازة لكليهما لترتيب وتنظيم معارض تجارية في كلا البلدين وفقاً للقوانين واللوائح النافذة لهما ويتعهدان بتقديم التسهيلات اللازمة بهذا الصدد(وزارت أمور خارجة ، 77 ، 1968/8/12 ، ص185).

المادة السادسة : يتم عقد الصفقات التجارية بين الدولتين من قبل أشخاص حقيقيين ورسميين ومجازين للعمل في التجارة الخارجية.

المادة السابعة : يتم دفع الأموال المتعلقة بالتصدير والاستيراد بين الدولتين بالعملة القابلة للتحويل بين الطرفين المتعاقدين.

المادة الثامنة: اتفق الطرفان المتعاقدان لغرض بحث المشاكل الناتجة بسبب عدم تنفيذ بنود الاتفاقية الرجوع للجهات السياسية العليا للنظر فيها.

المادة التاسعة: من أجل توسيع التبادل التجاري بين الطرفين المتعاقدين تشكل لجان مختلفة بينهما للنظر فيها، والاجتماع سنوياً في أحد البلدين.

المادة العاشرة: يتم تنفيذ هذه الاتفاقية حال تبادل الوثائق المتعلقة من قبل السلطات العليا في كلا البلدين، وتكون نافذة لمدة عام كامل، ويعد ذلك تمدد تلقائياً لمدة سنة واحدة للدورات التالية، ما لم يطلب أحد الأطراف المتعاقدة بطلب تحريري قبل ثلاثة أشهر من نفاذ الاتفاقية فسخها أو تعديلها(وزارت أمور خارجة ، 77 ، 1968/8/12 ، ص185).

دخلت حيّز التنفيذ بتاريخ الأول من تموز 1968 وقّعها من الجانب الجزائري وزير خارجيتها عبدالعزيز بوتفليقة ومن الطرف الإيراني ركن الدين اشتياني سفير إيران بالجزائر(وزارت أمور خارجة ، 77 ، 1968/8/12 ، ص185).

لتعزّز تعاونها التجاري ،أرسلت وزارة الخارجية الجزائرية رسالة المرقمة (1989/م) في الثالث من تموز 1969 إلى سفارة الإمبراطورية الإيرانية بالجزائر مبينة فيها حاجة الجزائر لشراء مادة الاسمنت المقاوم الإيراني من معاملها وبكميات غير محددة سلفاً، على أن يكون إرسال تلك الشحنات بواقع 200,000 مائتي ألف طن لكل حمولة، وبعدو دراسة الطلب من وزارة الاقتصاد الإيرانية حصلت موافقتها على تجهيز الجزائر بما تحتاجه من تلك المادة (وزارت أمور خارجة، 301/2/787 ، 1969/7/17).

ومن الجدير بالذكر إنّ العلاقات التجارية بين البلدين أخذت مكان الصدارة، ونتيجة لذلك جرت مباحثات تجارية بينهما في مبنى سفارة الإمبراطورية الإيرانية في الجزائر برئاسة الملحق التجاري في السفارة الإيرانية، وممثل شعبة الأمور الاقتصادية في وزارة الخارجية الجزائرية في العاشر من تموز 1969 حول بيع الشاي الإيراني لجزائر، وركز الجانب الأول على بيع الشاي الأسود والأخضر معاً، إلا أنّ الطرف الثاني أراد الشاي الأخضر فقط؛ معلّلاً أنّ المادة الأولى غير مستهلكة بكثرة في بلاده، وتمخضّت تلك المباحثات على ما يأتي(وزارت أمور خارجه ، 3639/10 ، 1969/7/12 ، ص521):

أولاً: دخول الشاي إلى الجزائر مثل بقية البضائع الأخرى عن طريق الحكومة، ويخضع للقوانين والإجراءات الجزائرية.

ثانياً: تلتزم الجهات الحكومية الإيرانية بتجهيز المادة بحسب النوعية والكمية المطلوبة.

ثالثاً: تلتزم إيران بتصدير السلعة حال توقيعها من الجهات الرسمية بين البلدين(وزارت أمور خارجه ، 47889/10 ، 1969/9/16 ، ص517).

من أجل معرفة القوانين والأنظمة الكمركية للتجارة الخارجية بين البلدين، قام مركز تنمية صادرات إيران بإعداد نشرات تخصّ الأوضاع الاقتصادية والتجارة الخارجية لدولة الجزائر، ولتحقيق هذا الأمر قامت وزارة التجارة الإيرانية في الخامس من ايار 1971 بمخاطبة نظيرتها الجزائرية بطلب من المركز المذكور لتزويده بإحصائيات عن التجارة الخارجية الجزائرية لعامي 1970-1971 لاسيّما المستوردات للعامين المذكورين، وكذلك طلب مركز التنمية الإيراني إحصائيات عن الأنظمة الكمركية للتجارة الخارجية المعتمدة لدى الجزائر، فضلاً عن أسماء وعناوين الموردين، حتى يتسنى للمركز المذكور توريد بضائع للجزائر لم تكن مرسلة سابقاً(وزارت أمور خارجه ، 1971/5/6 ، ص351).

كذلك استمر التعاون التجاري بين البلدين حتى في المجال الصحي، ففي عام 1972 استلمت السفارة الإيرانية في الجزائر الأوراق والوثائق الخاصة بوزارة الصحة العامة للأخيرة شعبة المشتريات لشراء المستلزمات والأدوية الإيرانية بشكل منقصة، راجين فيها إصدار أمر بإرسال تلك الأوراق والوثائق المذكورة إلى وزارة التجارة والصناعة الإيرانية ليتسنى لوزارة الصحة الجزائرية إرسال مندوبيها للأخيرة للاشتراك بالمناقصة(وزارت أمور خارجة ، بي تا ، ص70)، وبناء على ذلك قامت وزارة

الخارجية الإيرانية ببعث الرسالة المرقمة 2548 في الثاني من شهر آب 1972 إلى نظيرتها الجزائرية بينت فيها استعداد وزارة التجارة والصناعة الإيرانية تجهيز وزارة الصحة الإيرانية بما تحتاجه من الأدوية وبالكميات التي تحدّدها(وزارت أمور خارجة ، 1972/8/26، ص74).

بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في الأشهر الأولى من عام 1973 حوالي مليون ومائتي ألف دولار أمريكي(وزارت أمور خارجة ، 1352 ش، ص61)، علمًا أنّ هذا المبلغ كان كبيراً في العام المذكور.

استهل عام 1974 بعقد اتفاقية تجارية بين وزارتي التجارة في كلا البلدين، إذ تمّ بموجبها الاتفاق على قيام وزارة التجارة الجزائرية بتصدير كميات كبيرة من الحمضيات إلى أسواق إيران قُدّرت بستة وعشرين ألف طن، وتناولت الصحف الجزائرية هذه الصفقة بكثير من الاهتمام، وكان الهدف من ذلك ليس فقط لتنمية الصادرات الجزائرية إلى إيران فحسب، بل الترويج لها في أسواق دول الخليج العربي، لكون تلك المقروآت منتشرة يومياً بين سكان تلك الدول(وزارت أمور خارجة ، 1353/2/27ش ، ص118).

في إطار تعزيز التبادل التجاري بين البلدين سافر وزير التجارة الجزائري (لياش ياكر) إلى إيران في الثاني من شباط 1975، والتقى بشاه إيران محمد رضا بهلوي وسلمه رسالة من الرئيس الجزائري هواري بومدين أكدّت عمق العلاقة بين البلدين ومواصلة التعاون بشتى المجالات، وكذلك التقى مع وزير خارجية إيران (عباس خلعتبري)(فصلنامه مطالعات تاريخي ، 1387ش ، ص53)، ووزير التجارة الإيراني (منوجهر تسليم)، وتمّ الاتفاق على عقد عددٍ من الاتفاقيات التجارية بين الدولتين(روابط خارجي إيران ، 1354 ، ص ص6-7).

من أجل معرفة كيفية التحويل الخارجي للأموال بين البلدين، طلبت جمعية المصارف الإيرانية حسب رسالتها المرقمة 708/10 والمؤرخة في الثامن من حزيران 1975، من سفارتهم بالجزائر تزويدها بطريقة تعامل المصارف الجزائرية مع المصارف الخارجية، فردّت السفارة بأنّه: بعد استقلال الأخيرة إنّ طريقة تعاملها مع الخارج تتمّ بنفس نظام المصارف الفرنسية في إجراء معاملاتها المصرفية(وزارت أمور خارجه ، بي تا ، ص60).

خاطبت وزارة التجارة الجزائرية نظيرتها الإيرانية عبر سفارتها في طهران برسالتها المرقمة 2/7682-340-10، والمؤرخة في الرابع من تموز 1975، تبين فيها حاجة الأولى لشراء أجهزة تلفزيون ملون من صنع إيران بكمية تقدر بعشرة آلاف إلى ثلاثين ألف جهاز، وبعد دراسة الطلب من الثانية مع المنتجين للسلعة المذكورة، حصلت الموافقة بالتجهيز على وفق الأعداد التي تريدها الوزارة الجزائرية على شكل دفعات، وعن طريق الأجواء التركية ومن ثم للجزائر(وزارت أمور خارجة، 1975/8/14 ، ص110).

سافر سامين محروج وزير المالية الجزائري إلى إيران بدعوة من نظيره الإيراني في الخامس عشر من كانون الأول 1975، والتقى خلال زيارته بشاه إيران محمد رضا بهلوي بحضور وزير التجارة، وأكّد الجانبان توسيع التعاون المشترك والرغبة بتوقيع اتفاقية تجارية جديدة، وإيجاد تسهيلات بهذا المجال، فضلاً عن ذلك أكّد الوزير الجزائري الحفاظ على استمرار الاتفاقيات التجارية السابقة(وزارت أمور اقتصادي ودارائي ، 1354 ، ص43).

من أجل إدامة العلاقات التجارية بين الدولتين، التقى السفير الإيراني بالجزائر (أسد حيدري) مع وزير الخارجية الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة في مبنى الوزارة بتاريخ السابع عشر من كانون الثاني 1977، وأجريت مباحثات بشأن الاتفاق على إدامة العلاقات العامة بين البلدين لاسيّما التجارية منها(وزارت أمور خارجة ، 1355ش ، ص1).

أما في التعاون التجاري الصحي بينهما، فقد طلبت الجامعة التكنولوجية الطبية (جندي شابور) في الاهواز في الرابع من شباط 1977 من سفارتها بالجزائر، بعد موافقة الخارجية الإيرانية شراء خمسمائة مصل ضد سم العقرب من معهد الأمصال الجزائري، وتم تجهيز العدد المطلوب، وأرسل بالبريد السياسي إلى سفارة الإمبراطورية الإيرانية في الثامن عشر من آذار للعام نفسه عبر الخطوط الجوية السويسرية إلى طهران، وكان سعر تلك الأمصال تقدر بستة آلاف وخمسمائة ألف دينار جزائري، ما يعادل ألف وخمسمائة دولار أمريكي(وزارت أمور خارجة ، 1356/7/7ش ، ص171).

كذلك وقّعت اتفاقية تعاون تجاري ثانية بمجال الصحة بين معهد باستور الإيراني ونظيره الجزائري في العشرين من آذار 1977، ونصت في بنودها على وضع برامج واسعة في ميادين البحوث الطبية وإنتاج اللقاحات الجديدة والتدريب، وإنتاج المواد البيولوجية، وأرسلت نصوص تلك الاتفاقية إلى وزارتي الخارجية لكلا البلدين ودخلت حيّز التنفيذ في الخامس عشر من حزيران 1977 (وزارة أمور خارجه، 1356/4/20ش ، ص164).

لم ينقطع التعاون التجاري بينهما، بل استمر وفق تفاهمات سابقة، ولهذا أرسلت وزارة الخارجية الإيرانية شعبة الشؤون الاقتصادية بلاغاً لسفاراتها بالجزائر بالرقم 100/10 في الخامس عشر من آب 1977 لإبلاغ وزارة التجارة الجزائرية إمكانية تصدير أنواع المطاط المتوفر لدى وزارة التجارة الإيرانية لهم (وزارت أمور خارجه ، 1971/9/1 ، ص59)؛ وردّت وزارة الخارجية الجزائرية عبر سفارتها في طهران على البلاغ في الثامن والعشرين من أيلول للسنة نفسها وقالت: ((إنّ التجارة الخارجية الجزائرية مسيطر عليها من قبل الحكومة المركزية، وتقوم بها شركات وطنية، وبهذا الترتيب نوافق على استيراد أنواع المطاط المتوافر لكم بواسطة شركة النفط الوطنية الجزائرية، وعلى وفق التسهيلات المتفق عليها بالاتفاقيات التجارية السابقة)) (وزارت أمور خارجه ، 1971/9/1 ، ص59).

وتعزيزاً لعلاقات التعاون التجاري في مجال الصحة بين البلدين، أرسلت السفارة الإيرانية في الجزائر عبر وزارة الخارجية الجزائرية رسالة في الأول من شباط 1978، أعلمتها عن وجود مناقصة لبيع الأدوية والمستلزمات الطبية في وزارة الصحة الإيرانية/قسم المبيعات وان آخر موعد للاشتراك بها الثلاثون من آذار لذات العام، ردّت وزارة الصحة الإيرانية بالقبول وتمكّنت من شراء كميات كبيرة من تلك الأدوية ومستلزماتها في العشرين من الشهر والسنة نفسها ، وقدّرت مبالغ الشراء بحوالي مليون ونصف دولار أمريكي(وزارت أمور خارجه ، بخش أمور اقتصادي ، 1978/2/23 ، ص165).

إن الجانبين سعيًا لتوسيع مجالات التعاون التجاري، لما له من تأثير قوي عليهما، وكسب كل منهما سوقاً لصادراتهما واستيراداتهما، وما لذلك من أثر على توحيد مواقف البلدين السياسية.

لم يتوقف التعاون التجاري بينهما، إذ اتفقت وزارتا تجارة البلدين في السادس من حزيران 1981، على قيام وزارة التجارة الجزائرية بشراء كميات كبيرة من الأطنان من حبوب الباديان الأخضر(كارلوس لينيوس، ص230)، على أن يتمّ تصدير هذه الكميات من الحبوب حال تجهيزها من الجهات الإيرانية المختصة(وزارت أمور خارجه ، دفتر هنكاري اقتصادي ، 1981/8/23 ، ص251).

استمرت الزيارات الرسمية التجارية بين البلدين، إذ سافر وزير التجارة الإيراني (حبيب الله عسكر اولادي)(زندكينامه شهيد سيد علي اندرزكر ، 1389 ، ص163)، بناءً على دعوة من نظيره الجزائري (عبدالعزيز خلف) في الحادي والعشرين من نيسان 1983، وأكد الطرفان أثناء محادثاتهما على دراسة العلاقات التجارية بينهما، كذلك أعلنا استعداداهما لاستخدام إمكانات التبادل التجاري على أساس المصالح المتبادلة بين الجانبين كافة، وأسفرت تلك المباحثات عن توقيع اتفاقية تجارية، وأخرى في مجال تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي، والعلمي، والتقني، والثقافي(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17284 ،

1983/4/22) فضلاً عن ذلك تم الاتفاق على عقد اتفاقية مماثلة في مجال الملاحة، والتأمين على السفن البحرية، وتم تحديد أنواع السلع التي سوف تصدر بين الدولتين (روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17551 ، 1983/5/12).

على الرغم من انشغال إيران بالحرب العراقية – الإيرانية 1980-1988، لم تمنع الأولى من الاستمرار مع الجزائر بتوسيع التبادل التجاري، ولإيجاد توازن بمجمل العلاقات التقى السفير الجزائري في طهران (عبدالحميد مجلي) ومعه كادر السفارة مع معاون وزير التجارة الإيراني (خسرو تاج) في الحادي والثلاثين من كانون الثاني 1986، وجرت مباحثات تركّزت حول تبادل وجهات الرأي بشأن السبل التي تسهم في توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، واتفق الطرفان خلال ذلك اللقاء على تأسيس سوق مشتركة بينهما، إذ عُدّت خطوة كبيرة في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الطرفين(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18076 ، 1986/2/1).

لم يتوقف التعاون التجاري بين البلدين، إذ اشتركت غرفة تجارة إيران بالمعرض الدولي الذي اقيم في الجزائر في يومي التاسع عشر والعشرين من أيلول 1986، وعرضت أنواعًا من البضائع الإيرانية فيه المعدة للتصدير، التي أنتجتها عشرات الشركات والمؤسسات الإنتاجية والتجارية مثل المكسرات، والمواد الغذائية المحلية، والمصنوعات المعدنية، فضلاً عن الصناعات اليدوية التقليدية مثل السجاد والمنسوجات(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18307 ، 1986/9/21).

ولقوة العلاقات المختلفة بين الدولتين، ومن اجل توسيعها، فوضت الحكومة الجزائرية، وبالاتفاق مع الجانب الإيراني سفيرها في إيران (شريف دربال) في العاشر من آذار 1987، زيادة الاتصال بالوزراء الإيرانيين لإجراء المباحثات معهم، لتطوير العلاقات العامة، لاسيما في الجانب التجاري، وبناءً على ذلك اجتمع السفير الجزائري في طهران بوزير البرامج والتخطيط الإيراني (زنجاني) في الرابع عشر من آذار 1987، واتفقا على تبادل الخبرات بالتخطيط الاقتصادي، فضلاً عن توجيه دعوة إلى وزير التخطيط الجزائري لزيارة طهران، لدراسة الطرق العملية في هذا المجال(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18131 ، 1987/3/15). كانت إيران حريصة على الاشتراك في المعارض الدولية، وهذا ما حصل عند افتتاح أول معرض دولي للمواد والتجهيزات الطبية في الجزائر، ووجهت دعوة لها في الخامس عشر من أيلول 1987، وعرضت فيه مائة وثمانين نوعاً من المواد الأولية الدوائية من صنع الشركة الدوائية المساهمة التابعة لوزارة الصحة الإيرانية الجاهزة للتصدير للأسواق العالمية، وكان الهدف من وراء هذا الحضور العالمي التعريف بالصناعات الإيرانية الطبية، رغم الحرب والضغوطات الاقتصادية، فضلاً عن إظهار التقدم الاقتصادي والصناعي في هذا المجال(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18638 ، 1987/9/16).

كان التعاون الاقتصادي مستمراً بين البلدين، وبهذا الصدد وقعت اتفاقية بينهما في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1987، ركزت على تدعيم التفاهمات التجارية، وتبادل الزيارات، فضلاً عن الاتفاق على المشاركة في المعارض التجارية التي تقام في كلا البلدين(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18681 ، 1987/11/30).

أجرى وزير الخارجية الجزائري (أحمد طالب الإبراهيمي) مباحثات مع رئيس الوزراء الإيراني (مير حسين موسوي) في الثاني من كانون الأول 1987، وبحثا المسائل ذات العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ تمّ التأكيد على زيادة التعاون الاقتصادي المشترك في إطار اللجان التجارية المشتركة بينهما، وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة على عقد اتفاقية تجارية جديدة بين الجانبين، وبموجبها ارتفع حجم التبادل بين الدولتين إلى مائة وستين مليون دولار أمريكي، ووصف الوزير الإيراني تلك الاتفاقية بالمثمرة قائلاً: ((يجب المحافظة على العلاقات المتميزة بين إيران والجزائر))(روزنامه جمهوري إسلامي ، 1987/12/5).

أولى البلدان عناية كبيرة لتطوير العلاقات التجارية بينهما، إذ وصل نائب وزير التجارة الجزائري (مراد مدليسي) إلى طهران على رأس وفد اقتصادي كبير في العاشر من كانون الثاني 1988، كان الهدف من هذه الزيارة متابعة عمل اللجان التجارية المشكلة بين الجانبين، وأضاف الزائر الجزائري قائلاً : ((إنّ البرنامج الذي صدر من اللجان السابقة بين البلدين لعام 1988، متوقعاً منه ان يكون متوافقاً لإرادة الدولتين لتوسيع العلاقات في المجالات الاقتصادية والتجارية وأنا والوفد المرافق لي أعلنا تحقيق هذه الإرادة، لتوقيع اتفاقيات مختلفة مع الشقيقة إيران))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18752 ، 1988/1/11)، وأردف نائب وزير التجارة الجزائري قائلاً: ((خلال هذه الزيارة تمّ الاتفاق على عقد وثيقة تفاهم بين المصرفين المركزيين: الجزائري، والإيراني من أجل السرعة في التبادل التجاري المالي بحدود مائة وسبعين مليون دولار أمريكي كمبادلات متوقعة بيننا))(روزنامه كيهان ، شماره ، 13388 ، 1988/1/12).

وتمخّض عن تلك الزيارة تشكيل لجان مختلفة بين الدولتين مثل لجنة التجهيزات الصناعية، ومثيلتها للبحث والتنسيق الفني الخاصة بأمور الفلزات وأنواع السيارات، والبضائع الزراعية، ومواد البناء، وطبقاً لمذكرة التفاهم التي عقدت بين البلدين تقرر قيام إيران بشراء هذه المواد من الجزائر: أنواع حجر السمبادة، والآليات، والمواد الكهربائية المختلفة، والمواد الأولية الداخلة في صناعة الحجر السمبادة، يقابله شراء الجزائر للمواد التالية من إيران : المنسوجات المختلفة، أنواع السيارات التي يتم الاتفاق عليها لاحقاً، منتجات الالمنيوم والسبائك المختلفة والاسمنت، فضلاً عن الفواكه المجففة(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18754 ، 1988/1/13).

خلال الزيارة نفسها تمّ توقيع اتفاقية تجارية جديدة في الخامس عشر من كانون الثاني 1988، تمخّض عنها إنشاء علاقات تجارية بين الدولتين وقال عنها الزائر الجزائري (مراد مدليسي): ((إنّ هذه الاتفاقية التي تمّ توقيعها تضمّنت توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتحقيق عملي ما تمّ التوقيع عليه عام 1987))(روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18757 ، 1988/1/16)، وثمّ تحديد أنواع البضائع المخصصة للتبادل بين البلدين، ووصف أنّ مستقبل العلاقات العامة بين الدولتين يكون أكثر نضوجاً وإشراقاً، كما أشار أيضاً إلى أنّ هذه الاتفاقية ستوفّر الجو المناسب والملائم للشركات الإيرانية والجزائرية للعمل في كلا البلدين، وكذلك تمّ تحديد حجم المبادلات التجارية بينهما لعام 1988 بقيمة إجمالية تقدر بمائة وستين مليون دولار أمريكي سنوياً، فضلاً عن توفير المناخ الملائم للتعاون المثمر في مجالات النسيج والحياكة وتعمير السفن، والصناعات الميكانيكية والسيارات(روزنامه كيهان ، شماره ، 13392 ، 1988/1/16)، وفي الصدد نفسه صرّح رئيس المشاريع في وزارة الصناعات الثقيلة الإيرانية (رمضانيان بور) لوكالة الأنباء الإيرانية حول هذه الزيارة قائلاً: ((إنّ العلاقات التجارية بين الدولتين صارت أكثر وضوحاً خلال هذه الزيارة، إذ تمّ فتح حساب مشترك سيكون سبباً لتسهيل الأمور التجارية بين البلدين))(روزنامه جمهوري اسلامي ، شماره ، 2720 ، 1988/1/16).

نجحت إيران والجزائر بتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري، إذ وقّع الطرفان اتفاقية في الأول من حزيران 1989، خصّصت لتدعيم التعاون التجاري والعلمي وتبادل الوفود، فضلاً عن مشاركتهما في المعارض التجارية التي تقام بكلا البلدين بناءً على ذلك شاركت الأولى في شهر تموز 1989 بمعرض الثانية الدولي بثلاثة وعشرين شركة إنتاجية وتجارية وحكومية(روزنامه كيهان ، شماره ، 13673 ، 1989/6/5).

الخاتمة :

إنّ السياسة الخارجية لكل من الجزائر وإيران بوصفهما دولتين إقليميتين إسلاميتين كبيرتين اتجهت بإدارتها لمختلف القضايا الإقليمية والدولية لترجيح كفة مصالحهما الوطنية العليا، مع التمسك بمبادئ

وأسس سياستهما الخارجية، هذا ما حاولت الجزائر أن تعمل به بصياغة مختلف توجهاتها ومواقفها وأوليات سياستها الخارجية إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية الخاصة مع محيطها العربي والعالم الإسلامي، وتعدّ إيران أهم تلك الدول الإسلامية المنتمية لذلك القضاء.

كان التميّز الواضح للعلاقات بين الدولتين ضمن العلاقات العربية – الإيرانية، إذ لم تذهب الجزائر للاصطفاف مع غالبية الدول العربية التي تبّنت سياسة معادية لإيران بعد قيام الثورة الإسلامية فيها عام 1979، وهذا يعود إلى استقلالية القرار الخارجي الجزائري، فضلاً عن عدم انخراطها في الحروب المذهبية والطائفية والعرقية والقبلية، وكان سعيها دائماً الذهاب نحو بناء علاقات متوازنة بين الدول الإسلامية كافة.

نرى أنّ الموقف الإيراني العازم للوصول بالعلاقات مع الجزائر إلى أفضل المستويات والتنسيق والتعاون بكل المجالات، وصولاً لمستوى التحالف والشراكة الاستراتيجية، كون الأخيرة قوة إقليمية كبيرة في القارة الافريقية، وإيران متفهمة لطموحات الجزائر الإقليمية، لهذه الاعتبارات أدرك صُنّاع القرار الخارجي الإيراني الاستفادة من موقع الجزائر وأهميتها على مستوى القارة الافريقية، لاسيّما أنّ إيران تعاني من حصار وعزلة أمنية كونها دولة فارسية بمحيط عربي كبير مختلف معها مذهبياً، ما جعلها تبحث عن متنفس ونشاط ونفوذ خارج إقليمها، فوجدت ضالتها بالجزائر كدولة إقليمية كبرى يتيح لها توسيع مجالها الحيوي.

تحولت الجزائر إلى نقطة الارتكاز الأساسية للحضور الإيراني في القارة الافريقية، لاسيما بمنطقة المغرب العربي، إذ بلغ التنسيق والتعاون بينهما إلى أعلى المستويات، وشمل التعاون مجالات الغاز، والنفط، ومجمل القضايا الاقتصادية، وكان قمة التنسيق على مستوى منظمة الأوبك، وهذه التوجهات تتماشى مع الرؤية الإيرانية لإعادة إعمار ما دمّرته الحرب العراقية الإيرانية ولتحقيق مصالحها الوطنية وحماية أمنها القومي.

الأعلام والمصطلحات :

(1) ركن الدين اشتياني : ولد في طهران عام 1913، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية والجامعية فيها، حاصل على الشهادة الجامعية الأولى بالعلوم السياسية، عمل بوزارة المالية الإيرانية 1936-1940، شغل منصب الأمين العام للسفارة الإيرانية بفلسطين 1940-1944، عُين كبيراً لموظفي السفارة الإيرانية في المملكة الأردنية الهاشمية عام 1961، ثم سفيراً في لبنان والجزائر 1963-1968، وبعدها سفيراً بالمملكة المغربية، أُحيل للتقاعد عام 1981، توفي في 2003.

(2) شركة النفط الوطنية الجزائرية : تأسست عام 1963 تجسيداً لرغبة الحكومة الجزائرية للسيطرة على الثروة النفطية، تحتل المركز الثاني عشر في ترتيب شركات النفط بالعالم، هي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال، الشركة مصدر مهم للطاقة للدول الأوربية تنتج الشركة حوالي 135 مليار متر مكعب للغاز سنوياً.

(3) أحمد غزالي : سياسي جزائري، ولد في 1937 بالجزائر، حائز على الشهادة الجامعية الأولية بالهندسة من جامعة باريس 1957، صار مستشاراً بوزارة الاقتصاد لشؤون الطاقة 1961-1964، مديراً لشركة النفط الجزائرية 1966-1979، وزيراً للطاقة والصناعات البتروكيمياوية 1984-1988، وزيراً للمالية 1988، وزيراً للخارجية 1989-1991، رئيساً للحكومة الجزائرية 1991-1992.

(4) عبدالعزيز بوتفليقة : ولد في مدينة وجدة المغربية في 1937/3/2، هو الرئيس الثامن للجزائر منذ الاستقلال 1962، عمل بنشاط بالمجالس والمؤتمرات الدولية، عام 1974 انتخب رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة، كان عضواً بارزاً في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني من عام 1964 إلى 1981، شغل منصب عضو مجلس الثورة 1965-1979، صار رئيساً للدولة في 1999/4/27 حتى عام 2012، توفي في 2021/9/17.

(5) منوجهر اقبال : ولد في 1909، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدينة مشهد الإيرانية، حاصل على شهادة البكالوريوس بالطب من جامعة باريس عام 1933، صار وزيراً للصحة الإيرانية من 1943-1950، ووزيراً للداخلية عام واحد 1951، في 1957/4/4 كُلف بتشكيل الوزارة لمدة ثلاث سنوات، أسس حزب مليون بتوجيه

من شاه إيران في 1963/10/31، عُين رئيساً لمجلس الإدارة في شركة النفط الوطنية الإيرانية لمدة أربعة عشر عاماً توفي في عام 1977.

(6) هواري بومدين : ولد في 1932/8/23، في عامه السادس دخل المدرسة الفرنسية 1938، انضم لحزب الشعب الجزائري في 1946، قاد انقلاباً ضد الرئيس احمد بن بله في 1965، وصار رئيساً للبلاد حتى وفاته 1978.

(7) وزارت أمور خارجه ، شركت ملى نفت إيران ، شماره سند 654/607 ، 1969/2/20.

(8) عبدالسلام بلعيد : ولد في 1928/6/20 بمدينة قسنطينة الجزائرية، درس فيها الابتدائية والثانوية، أكمل دراسته الطبية في فرنسا، كان منتمياً لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، صار وزيراً للاقتصاد بالحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1958، شغل منصب المدير للشركة النفطية الجزائرية، وزير الطاقة عام 1965 حتى عام 1977، توفي في 2020/6/27.

(9) منظمة الأوبك : تأسست عام 1960 في بغداد، الدول المؤسسة لها: السعودية، إيران، الكويت، فنزويلا، فضلاً عن العراق، مقرها الدائم في مدينة فينا Fina عاصمة النمسا ، الآن وصل عدد أعضاؤها اثنتا عشر دولة، اللغة الرسمية للمنظمة الانكليزية، هدفها الأساس هو توزيع الحصص الإنتاجية للأعضاء، فضلاً عن المحافظة على السياسة السعرية للنفط.

(10) محمد رضا بهلوي : ولد في 1919/10/26 بمدينة طهران وهو الابن الأكبر للشاه رضا بهلوي، الذي حكم إيران مابين 1925-1941، نودي به وريثاً للعرش عام 1926، كان آخر شاه بحكم إيران قبل قيام الثورة الإسلامية 1979، استمر حكمه من 1941-1979، توفي في القاهرة بتاريخ 1980/7/27.

(11) أحمد زكي يماني : ولد في 1930/7/30 بمدينة مكة المكرمة ، أكمل تعليمه العالي في جامعة القاهرة، مارس مهنة المحاماة، تقلد مناصب عدة أهمها مستشار قانونياً لمجلس الوزراء السعودي 1958-1960، مدير شركة الارامكو النفطية 1962، صار وزيراً للنفط من 1962-1986، كان له أثر كبير في إرساء سياسة السعودية بالمحافظة على أسعار النفط دون ارتفاعها رغم معارضة غالبية الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، ابرز الدعاة للتقارب مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية بالمنظمة والعالم، توفي في 2021/2/23

(12) بلقاسم نابي : ولد في 1929/3/2، كان منتمياً لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، تولى مناصب مختلفة في الصناعة النفطية، شارك في إعداد المفاوضات النفطية في إطار اتفاقيات ايفيان، بعد الاستقلال صار مسؤولاً الهيكل التنظيمي لإدارة قطاع النفط، آخر مسؤولياته وزيراً للطاقة والصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية 1979-1988، توفى في 2014/7/26.

(13) محمد صديق بويحيى : ولد في 1932/7/30 ، درس التعليم الابتدائي والثانوي في ولاية اسطيف، حاصل على الشهادة الأولية بالقانون من جامعة الجزائر 1953، صار عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962، أميناً عاماً للحكومة الجزائرية المؤقتة 1958-1960، آخر مناصبه وزيراً للخارجية 1979-1982.

(14) علي التريكي : ولد في 1938/10/10 في مدينة مصراته الليبية، حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ السياسي من جامعة تولوز Tuluz الفرنسية، كان من ابرز الوجوه السياسية التي سوقت للنظام الليبي في عهد الرئيس معمر القذافي، تقلد منصب وزير الخارجية من 1977-1982/1984-1986، انشق عن النظام الليبي في آذار 2011 بسبب قمع المتظاهرين الليبيين، توفي في 2015/10/19 بالعاصمة المصرية القاهرة.

(15) علي اكبر ولايتي : ولد في 1945/7/24 بالعاصمة الإيرانية طهران، حاصل على شهادة الدكتوراه في طب الأطفال، وزيراً للخارجية من 1981-1997، رغم مسؤولياته الحكومية لكنه بقي يمارس اختصاصه كتدريسي في جامعة طهران، يعمل حتى الآن مستشاراً للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في الشؤون الدولية.

(16) محمد عرضي : ولد في 1941/10/5 في مدينة أصفهان الإيرانية، درس الهندسة الالكترونية في جامعة طهران، عام 1971 اعتقل من قبل جهاز السافاك الإيراني بسبب نشاطاته السياسية المعادية لشاه إيران، عام 1974 تم الإفراج عنه وسافر إلى فرنسا ليلتحق بجماعة آية الله الخميني وعاد معه في شباط 1979الى إيران، تولى منصب وزير النفط 1981-1985.

(17) كامل حسن المقهور : ولد في 1935/7/1 في مدينة طرابلس الليبية، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، نال شهادة الأولية الجامعية بالحقوق من جامعة القاهرة عام 1957، وهو قاص وأديب وروائي، تقلد مناصب عدة أهمها وزير النفط الليبي 1982-1986 ومن ثم وزيراً للخارجية من 1986-1987، توفي في ايطاليا بتاريخ 2002/7/5، نقل جثمانه ودفن في مسقط رأسه.

(18) مير حسين موسوي: ولد في 1942/3/2 في مدينة تبريز الإيرانية، نال شهادة الماجستير بالهندسة من جامعة طهران 1970، انضم للحركة الطلابية المناهضة لشاه إيران، عين رئيس تحرير صحيفة جمهوري إسلامي عام

1979، ثم وزيراً للخارجية 1981، تولى منصب رئيس الوزراء من 1981-1989، فشل في الانتخابات عام 2009، الآن تحت الإقامة الجبرية بسبب معارضته للنظام الإيراني الحالي.

(19) حسن غفوري : ولد بتاريخ 1951 في مدينة طهران الإيرانية، حاصل على شهادة الدكتوراه في الفيزياء النووية، كان تدريسياً في جامعة العاصمة، عين مستشاراً للرئيس هاشمي رفسنجاني، ووزيراً للطاقة 1981-1985 في حكومة محمد علي رجائي، كان عضواً في مجلس الشورى الإيراني بدورته الخامسة، مناصراً لرياضة المرأة، توفي 2023/3/9

(20) الشاذلي بن جديد : ولد في 1929/4/14 بالجزائر العاصمة، منذ طفولته عاش أجواء الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، التحق بجبهات القتال وهو في عمر الخامسة عشر، على اثر تدهور صحة هواري بومدين استدعى بن جديد وعينه منسقاً عاماً لشؤون الدفاع الوطني، بوفاة الأول في 1978/12/28 كان الشاذلي أقدم عسكري جزائري برتبة عقيد مما سهل عليه استلام السلطة، انتخب رئيساً للبلاد من 1979-1992، توفي في 2012/10/6 بالجزائر.

(21) علي الخامنئي : ولد في 1939/4/19 بمدينة مشهد الإيرانية، أتم دراسته الابتدائية في مدرسة التعليم الديني، تلقى دروس الحوزوية في مدينة قم الإيرانية لمدة سنتين في الفقه والأصول، اعتقل ست مرات بسبب نضاله السياسي ضد حكم شاه إيران كان الرئيس الثالث للبلاد بعد الإطاحة بالنظام الإيراني السابق 1981-1989 ، الآن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية.

(22) غلام رضا آغا زاده : ولد عام 1947 في غرب اذربيجان، حائز على شهادة البكالوريوس في تخصص علوم المحاسبة وهندسة الكمبيوتر من جامعة طهران، كان عضواً بارزاً في المعارضة الإيرانية ضد نظام حكم الشاه، عين في 1979 مديراً لتحرير جريدة (جمهوري إسلامي) وزير الدولة للشؤون الإدارية 1980، نائب رئيس الوزراء والمسؤول عن صفقات مبادلة النفط مع الشركات والحكومات الأجنبية عام 1981، وزيراً للنفط 1985-1997، أسند له منصب نائب الرئيس للشؤون النووية 1997-2009.

(23) روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17824 ، 1985/2/28.

(24) روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17825 ، 1985/2/29.

(25) النفط الثقيل : ذو كثافة مرتفعة نسبياً، تقارب كثافة الماء، تصعب عملية استخراجه، يحتوي على نسب مرتفعة من الكبريت، لذلك فهو غير مرغوب به بالمقارنة مع النفط الخفيف، إلا ان النضوب المحتمل للأخير أدى إلى التركيز والاهتمام به، يقدر احتياطي العالم منه بأربعمائة وأربعة وثلاثين بليون برميل.

(26) بدأت المفاوضات الجزائرية – الفرنسية حول نظام الامتيازات بالجزائر في شهر تشرين الثاني 1969 ومثل الجزائر في تلك المباحثات وزير الخارجية عبدالعزيز بوتفليقة، وعين الجانب الفرنسي وزير الصناعة كزافيه اورتولي (Xavier Ortoli)، كان التفاوض مركزاً على كيفية حصول فرنسا على الامتيازات الممنوحة لشركاتها، لكن تلك الاجتماعات وصلت إلى طريق مسدود بعد عام كامل؛ بسبب التعنت الفرنسي في مطالبه، لذلك دعا الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى إيقاف التفاوض وإحالة الملف النفطي إلى وزارة الطاقة الجزائرية، وتحميلها مسؤولية تسيير قطاع النفط، ونتيجة لذلك أعلن الرئيس الجزائري في خطاب له أمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الرابع والعشرين من شهر اشباط 1971 تأميم النفط الجزائري.

(27) احمد طالب الإبراهيمي : ولد في 1932/7/5 في سطيف الجزائرية، حاصل على شهادة جامعية في الطب، منتمي إلى حزب الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان، عين ممثلاً للحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1958 في القاهرة، تقلد منصب وزير الاعلام والثقافة 19780-1977، ثم وزير للخارجية 1982-1988. روزنامه اطلاعات ، شماره ، 1978/3/9.

(28) ريلوانو لقمان : ولد عام 1938، درس الهندسة في جامعة مكغيل (Mcgill) البريطانية، شغل العديد من المناصب الوزارية في الحكومة النيجيرية، اميناً عاماً لمنظمة الأوبك 1986-1995، توفي عام 2014.

(29) فاضل الجلبي : ولد عام 1929 في مدينة بغداد، حاصل على شهادة الحقوق الأولية عام 1951 من جامعة بغداد، نال شهادة الدكتوراه بالاقتصاد النفطي من جامعة باريس عام 1960، عين مديراً للشؤون النفطية في وزارة النفط العراقية 1973، وكيلاً للوزارة ذاتها 1976-1978، أميناً عاماً للأوبك 1983-1988، توفي عام 2019.

(30) محمد لاريجاني : هو أحد أبرز خبراء إيران في مجال الفيزياء، رئيس مؤسسة دراسات العلوم الإيرانية، تولى منصب مساعد وزير الخارجية الإيراني لمدة سنتين، أقيل من منصبه بعد دعوته لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية خلافاً لشقيقه علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني الأسبق، حاصل على شهادة الدكتوراه في الفيزياء من إحدى الجامعات الأمريكية، له دور كبير في إقناع رئيس الجمهورية هاشمي رفسنجاني للقبول والموافقة على قرار قم 598 الذي بموجبه تم إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية في

1988/8/8

(31) عباس خلعتبري : ولد عام 1912 في العاصمة طهران ، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، نال شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس عام 1942 ، بدأ عمله السياسي كموظف في وزارة المالية الإيرانية 1944، شغل منصب السكرتير الثاني في السفارة الإيرانية في سويسرا 1944 ثم سكرتيراً للسفارة في بولندا 1947، الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي 1959، وزيراً للداخلية 1970، عين وزيراً للخارجية 1972-1978، أعدم في طهران بعد قيام الثورة الإسلامية في 1979/4/11.

(32) معهد باستور الإيراني : تأسس عام 1921 من قبل وزير الخارجية الإيراني آنذاك عبد الحسن فرحان، وكانت تتمثل مهمته في دعم البحوث المتقدمة وتوفير برامج مبتكرة في العلوم الطبية الأساسية والتطبيقية وإنتاج المستحضرات البيولوجية ومجموعات التشخيص مع التركيز على الأمراض المعدية.

(33) معهد باستور الجزائري : تأسس في عهد الاستعمار الفرنسي 1894، ينتمي إلى شبكة معاهد باستور الدولية المتكونة من ثلاث وثلاثين معهداً تتفاوت بينها في مجالات الوقاية والحماية الصحية ومراقبة الأمراض المعدية والطفيلية.

(34) البابديان الأخضر : تعد هذه النباتات حولية، وتسمى نجمة الأرض، لان شكلها يشبه النجمة أو اليانسون، وتحتوي هذه العشبة على العديد من القيم الغذائية المهمة للجسم، ما يجعل منها علاجاً فعالاً للكثير من المشاكل الصحية.

(35) حبيب الله عسكر اولادي : ولد عام 1932 في مدينة طهران، أجداده من اليهود الإيرانيين الذين تحولوا إلى الديانة الإسلامية، وكان من الشخصيات البارزة قبل وبعد الثورة الإسلامية الإيرانية، قضى خمسة عشر سنة في سجون شاه إيران بسبب معارضته لنظام حكمه، عام 1979 تولى حقيبة وزارة التجارة الإيرانية، توفي في 2013/11/5.

المصادر:

- أحمد فاضل السعدي ، موسوعة أعلام الثورة الإسلامية في إيران 1963-2003 ، الساقي للطباعة والتوزيع ، بغداد ، 2017 .
- أحمد قاسم ، النفط الثقيل مصدر واعد للطاقة ولو ببعد حين ، مجلة القافلة ، شركة ارامكو السعودية ، العدد 7 ، 2019/3/30.
- أسامة صاحب منعم ، سياسة الجزائر النفطية 1962-1979 (دراسة تاريخية) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 2013.
- سالم الشلابي ، المختارون من أسماء واعلام طرابلس الغرب ، (د.م) ، (د.ت) ، 2012.
- سعد بن البشير العمامرة ، مسيرة رؤساء الجزائر وحكوماتها 1962-1968 والحكومة الجزائرية وأعضاؤها 1962-2012 ، دار هومة ، الجزائر ، 2014.
- سعد توفيق البزاز، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد 1979-1992 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، 2010.
- صباح نوري هادي العبيدي ، هواري بومدين ودوره العسكري والسياسي (1932-1978) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ديالى ، كلية التربية ، 2005.
- ضفاف مهدي حسون العكيلي ، الدور العراقي في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) 1972-1988 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ذي قار ، كلية الآداب ، 2015.
- الطاهر أحمد الزاوي ، سير أعلام ليبيا ، ط3 ، دار المدى الإسلامي ، طرابلس ، 2004.
- عبدالوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج3 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2004 .
- عصام بن الشيخ ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 6 جانفي ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر .
- فهد القحطاني ، اليماني وآل سعود نفط وفضائح ، دار الصفا للتوزيع والنشر ، لندن ، 1988.
- كارلوس لينيوس ، معرفة تراث التنوع البيولوجي ، مجلد الأول ، (د.ت) ، (د.م) .
- محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1980.
- منهل سعدي ، الأوضاع السياسية والاقتصادية في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة محمد الاخيضر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، 2013

- مؤمني راد احمد ، يك مطالعة تاريخي روابط خارجي إيران باقارة افريقيا، مجلة تاريخ روابط خارجي ، شماره 35 ، 2008 (د.م).
- ناجي إسماعيل ، بلقاسم نابي نضاله السياسي ونظرته للهوية الجزائرية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، 2007.
- ناهيد سليماني ، ستاره شمال : زندكينامه شهيد سيد علي اندرزكر ، سوره مهر ، طهران ، 1389 .
- ناهيد سليماني ، ستاره شمال : زندكينامه شهيد سيد علي اندرزكر ، سوره مهر ، طهران ، 1389 ،.
- فصلنامه مطالعات تاريخي ، شماره 21 ، طهران ، 1387ش .
- مركز بررسي اسناذ تاريخي – وزارت اطلاعات ، مجلس شورى ملي ، شماره 322 ، 1352/7/22ش.
- رجال عصر بهلوي موجهر اقبال، مركز برسي إسناد تاريخي به وزارات واطلاعات ، تهران ، 1379ش.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 63 ، 2021/6/26.
- باقر عاقلي ، شرح حال رجال سياسي ونظامي معاصر ، إيران ، مجلد الأول ، نشر كفتار بالهكمارينشر علم ، تهران ، 1380 ش.
- الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 30 .
- جريدة المجاهد الجزائرية ، جبران شامية ، سجل العالم العربي ، شباط ، 1970 ، بيروت. العدد 1370 ، 1977.
- حانه إسناد إيراني ، أخبار إيران 29 ، أ ، 1986/11/15 .
- روابط خارجي إيران ، درسال ، 1354.
- روابط خارجي إيران سال 1350ش ، منبع قبلي .
- روابط خارجي درسال 1353 ، منبع قبلي .
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 15863 ، 1979/6/5.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 15867 ، 1979/6/9.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 15874 ، 1979/6/27.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 15963 ، 1979/11/5.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16309 ، 1980/3/23.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16504 ، 1981/8/27.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16504 ، 1981/8/27.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16652 ، 1981/2/26.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16655 ، 1981/2/28.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16656 ، 1981/2/29.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16665 ، 1981/3/11.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 167654 ، 1982/7/17.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16769 ، 1982/7/21.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16777 ، 1982/8/3
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16778 ، 1982/8/4.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 16974 ، 1982/3/29.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17284 ، 1983/4/22.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17433 ، 1984/7/3.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17434 ، 1984/11/4.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17485 ، 1984/1/8.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17505 ، 1984/1/28.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17533 ، 1984/2/2.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17541 ، 1984/2/10.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17551 ، 1983/5/12.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17807 ، 1985/2/11.

- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17807 ، 1985/2/11.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17808 ، 1985/2/12.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17808 ، 1985/2/12.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17809 ، 1985/2/13.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17809 ، 1985/2/13.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17952 ، 1985/7/4.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 17954 ، 1985/6/27.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18076 ، 1986/2/1.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18131 ، 1987/3/15.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18190 ، 1986/5/24.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18221 ، 1986/6/22.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18307 ، 1986/9/21.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18638 ، 1987/9/16.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18681 ، 1987/11/30.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18697 ، 1987/11/14.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18697 ، 1987/11/14.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18752 ، 1988/1/11.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18754 ، 1988/1/13.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18757 ، 1988/1/16.
- روزنامه اطلاعات ، شماره ، 18770 ، 1988/3/6.
- روزنامه اقتصادي ، تعاوني اقتصادي وبيت المللي ، روابط اقتصادي وتجاري إيراني – الجزاير ، شماره إسناد ، 130، تاريخجه سند ، 1981/1/10.
- روزنامه جمهوري إسلامي ، شماره ، 2604 ، 1987/12/5.
- روزنامه جمهوري اسلامي ، شماره ، 2720 ، 1988/1/16.
- روزنامه كيهان ، شماره ، 13388 ، 1988/1/12.
- روزنامه كيهان ، شماره ، 13392 ، 1988/1/16.
- روزنامه كيهان ، شماره ، 13673 ، 1989/6/5.
- رئيس مجلس إيران ، جرخه 23 ، جلسه 93 ، 1970/3/21 .
- صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، العدد 8662 ، 2020/8/16.
- صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، العدد 8662 ، 2020/8/16.
- وزارة أمور خارجه ، كروه روابط فرهنكي علمي وفني ، سفارات إمبراطور إيران ، الجزائر ، شماره سند ، 39/160/69 ، تاريخجه سند ، 1356/4/20ش.
- وزارت أمور اقتصادي ودارائي ، رقم 130 ، روابط اقتصادي وبازركاني غيران والجزاير ، درسال 1354ش.
- وزارت أمور اقتصادي ودارائي ، شماره 130 ، روابط اقتصادي وبازركاني إيران والجزائر ، 1354 .
- وزارت أمور اقتصادي ودارائي ، مصدر سابق ، ص47.
- وزارت أمور خارجة ، روابط خارجي إيران 1968.
- وزارت أمور خارجة ، روابط خارجي إيران درسال 1352 ش.
- وزارت أمور خارجة ، سفارت امبراطور إيراني ، الجزائر ، شماره سند ، 77 ، 1968/8/12 .
- وزارت أمور خارجة ، سفارت امبراطور إيراني ، الجزائر ، شماره سند ، 301/2/787 ، 1969/7/17.
- وزارت أمور خارجة ، سفارت امبراطور إيراني ، الجزائر ، شماره سند ، 135 ، تاريخجه ، بي تا .
- وزارت أمور خارجة ، سفارت امبراطور إيراني ، الجزائر ، شماره سند ، 234 ، تاريخجه سند ، 1353/2/27ش ،
- وزارت أمور خارجة ، سفارت امبراطور إيراني ، الجزائر ، شماره سند ، 10/340-2/9498، تاريخجه سند ، 1975/8/14 .

- وزارت أمور خارجة ، سفارت امبراطور إيراني ، الجزائر ، شماره سند ، 14/2/5 ، تاريخجه سند ، 1355/2/29ش .
- وزارت أمور خارجة ، سفارت امبراطور إيراني ، الجزائر ، شماره سند ، 141 ، تاريخجه سند ، 1356/7/7ش
- وزارت أمور خارجة ، سفارت امبراطوري إيراني ، الجزائر ، شماره سند ، 600/19/54 ، 1966/8/3.
- وزارت أمور خارجة ، شماره سند 40313/دب، 721 تاريخجه سند ، 1972/8/26.
- وزارت أمور خارجة روابط خارجي إيران لعام 1968 .
- وزارت أمور خارجه ، بخش أمور اقتصادي ، سفارت امبراطور إيران ، الجزائر ، دون شماره سند ، 2699/10 ، تاريخجه سند ، بي تا .
- وزارت أمور خارجه ، بخش أمور اقتصادي ، سفارت امبراطور إيران ، الجزائر ، شماره سند ، 923 ، تاريخجه سند ، 1971/9/1 .
- وزارت أمور خارجه ، بخش أمور اقتصادي ، سفارت امبراطور إيران ، الجزائر ، شماره سند ، 74 ، تاريخجه سند ، 1978/2/23.
- وزارت أمور خارجه ، بخش أمور اقتصادي ، شماره سند ، 2699/10 ، تاريخجه سند 1971/5/6 .
- وزارت أمور خارجه ، بخش أمور اقتصادي ، شماره سند ، 3639/10 ، 1969/7/12 .
- وزارت أمور خارجه ، بخش أمور اقتصادي ، شماره سند ، 47889/10 ، 1969/9/16 .
- وزارت أمور خارجه ، بخش سياسي نهم ، سفارت إمبراطور إيران ، الجزائر ، شماره إسناد ، 913/9 ، تاريخجه سند ، 1355/3/10ش.
- وزارت أمور خارجه ، بخش سياسي نهم ، سفارت إمبراطور إيران ، الجزائر ، شماره إسناد ، 960/20 ، تاريخجه سند 1355/3/20.
- وزارت أمور خارجه ، دفتر هنكاري اقتصادي ، سفارت جمهورية إسلامي إيران ، مشاره سند ، 33/12944 ، تاريخجه سند ، 1981/8/23.
- وزارت أمور خارجه ، روابط خارجي إيران درسال 1353 .
- وزارت أمور خارجه ، سفارت إمبراطور إيران ، الجزائر ، شماره إسناد ، 403/3/621 ، تاريخجه سند ، 1978/5/9 .
- وزارت أمور خارجه ، سفارت امبراطور إيران ، الجزائر ، شماره سند ، 360/6 ، 1966/4/26 .
- وزارت أمور خارجه ، سفارت امبراطوري إيران ، الجزائر ، شماره سند ، 403/3/80 ، 1965/1/28 .
- وزارت أمور خارجه ، سفارت إيراني في الجزاير ، شماره سند ، دون شماره سند ، تاريخجه سند ، بي تا .
- وزارت أمور خارجه ، شركت ملى نفت إيران ، شماره سند ، 2426/607/ش1، تاريخجه سند ، 1971/5/19.
- وزارت أمور خارجه ، شركت ملى نفت إيران ، شماره سند ، 686/607/ش و/د ، تاريخجه سند ، 1971/4/26.
- وزارت أمور خارجه ، شركت ملى نفت إيران ، شماره سند 654/607 ، 1969/2/20.
- وزارت أمور خارجه ، شماره سند ، 40313/دب/721 ، تاريخجه سند ، 1972/8/26.